



دراسات فى الوظيفة العامة – المجلد 3 - العدد الثانى – ديسمبر 2018
العدالة الانتقالية فى المملكة المغربية

د. أمينة حلال. استاذة محاضرة(أ) جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية.
طالب دكتوراه. فتحي حاجي . جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

الملخص:

يتميز النظام السياسي في المملكة المغربية بسيادة المؤسسة الملكية في الحكم و هذا على مر زمن طويل . اذ تعرف المغربي بطبيعة نظامها الملكي المسير للدولة و مؤسساتها السياسية الاخرى ، الا ان مع بروز مجة التحول الديمقراطية التي عرفها العالم خاصة مع مطلع التسعينات احدثن تغيير على مستوى الانظمة سواء الجمهورية او الملكية بالتحول الى النظر في حقوق الانسان و تجسيد الديمقراطية و هذا ما شهدته المملكة من خلال عديد التعديلات الدستورية و الاصلاحات لتفادي الضغوط الخارجية و الداخلية و تجسد هذا من خلال تعديل دستور 1992 و تلاه اصلاح 1996 الى غاية التعديل الاخير 2011، و هي محطات محممة في تاريخ المملكة المغربية ، حاولت من خلالها تجسيد سياسات العدالة الانتقالية من اجل استرجاع الحقوق و الحريات المنتهكة ، فاعتمدت الاصلاحات على التقليل من دور المؤسسة الملكية و اتهاج سياسة الحق و العدالة بمؤسسات القضاء المغربي لاسترجاع الحقوق و هذا ما يحدد بالتفصيل ضمن محاور الدراسة .

Summary

The political system in the Kingdom of Morocco is characterized by the sovereignty of the royal institution in governance over a long period of time. Morocco is known by the nature of its monarchy that rules the state and its other political institutions. However, with the emergence of the democratic transformation that the world has known, especially in the early 90s, it has changed the level of systems, whether republican or royal, by taking into consideration human rights and applying democracy and this what Kingdom of Morocco witnessed through constitutional reforms and renovations to avoid external and internal pressures. This was reflected in the amendment of the 1992 constitution and followed by the reform of 1996 until the last amendment of 2011, and these are important stations in the history of the Kingdom of Morocco, which contributed in restoring the violated rights and liberties. The reforms have depended on reducing the role of the Royal Institution and the policy of right and justice in the institutions of the Moroccan judiciary to restore rights, and this is detailed in the study's axes.



مقدمة :

يحمل السرد التاريخي العديد من الانتهاكات الدموية في جميع انحاء العالم . التي تخطت كل الاعراف و المواثيق خاصة منها تلك التي تتعلق بممارسات السلطة ضد شعبها بهدف ضمان استراتيجية بقائها . و هناك عديد الامثلة على ذلك المثال الاوروبي و ما حدث من انتهاكات لحقوق الانسان في عقود الحربين و بعدها الحرب الباردة .¹ و المثال الافريقي و ما حمله من انتهاكات السلطة في حق شعوبها و الامثلة عديدة و متنوعة و لعل من ابرزها روندا و البورندي . هنا طرحت المشكلة . لاسترجاع الحقوق والانتهاكات بعد التحولات السياسية . فالعديد من الدول عبر العالم و افريقية بشكل خاص شهدت انتهاكات لحكومات في حق شعبها بشكل مباشر او غير مباشر ليس في جانب الاعتداءات الجسيمة بل في جميع حقوقها المدنية و السياسية . و مسألة العدالة الانتقالية تقوم على استرجاع هذه الحقوق بكافة اشكالها و ذلك بعد احداث التحول السياسية و الانتقال الديمقراطي و المملكة المغربية تعد مثال من الامثلة في القارة الافريقية التي شهدت عدالة انتقالية لاسترجاع الحقوق و هذا في عديد فترات الزمن في جملة التحولات التي عرفتها المملكة و منه نطرح المشكل التالي :

الى أي مدى تمكنت المملكة المغربية من تحقيق العدالة الانتقالية و استرجاع الحقوق ؟

ماهي طبيعة سياسات العدالة الانتقالية التي عرفتها المملكة ؟ و ما مدى تأثيرها؟

و للإجابة على هذا المشكل قسمنا الدراسة الى ثلاثة محاور اساسية :

المحور الاول: السمات العامة للنظام السياسي المغربي .

المحور الثاني: طرق تحقيق العدالة الانتقالية.

المحور الثالث: سياسة العدالة الانتقالية في المملكة المغربية.

المحور الاول: السمات العامة للنظام السياسي المغربي

تختلف التوجهات بشأن توصيف النظام السياسي المغربي حيث يرى الباحثون جانبين في طبيعة النظام . الاول تقليدي متمثل في الشرعية الدينية للملك عن طريق اسلوب البيعة من قبل الزعماء و اهل المكانة مما يبعث الشرعية العرفية ، و الجانب الثاني الحديث الذي يتمثل بوجود تجربة دستورية من الاستقلال المغربي عن طريق تكريس التعددية و رقابة شعبية و تداول للسلطة و قيام المعارضة . من خلال هذا يمكن استخلاص جملة من الملامح للنظام السياسي المغربي ، التي تبين تطور الاصلاح السياسي و الدستوري في المملكة المغربية .

1 مكانة المؤسسة الملكية المغربية في النظام السياسي المغربي سابقة للدستور . فهي تتجاوز المنطق الدستوري ، لان النظام المغربي الملكي ذو ارث تاريخي قديم . فالمؤسسة الملكية توجد على رأس المؤسسات باعتبار الدستور لم ينشأها بل اقرها استمرار التاريخ . على غرار المؤسسات الاخر التي هي من صنع الدستور ، فهذا الاخير حدد سلطات الملك و علاقته بالسلطات و كيفية انتقال العرش و جعلها تسود و تحكم .² فكل الدساتير المتعاقبة في المملكة المغربية كرسست مركزية المؤسسة الملكية و تنص على ان الملك امير المؤمنين والممثل الاسمي للأمة هذا ما عزز رابطة الملك بشعبه ، فصلاحيات الملك مضمونة لاستمرارية المستقبل الملكي في الدولة بإعطاء الجانب الاكبر للبعد الديني و الارث التاريخي للمكانة الملكية .³ اما التعديلات الاخيرة لدستور 2011



قام الملك بإصلاح مهم الذي اعتبر تاريخيا حيث تم تقوية السلطة التنفيذية ، وإعطاء مكانة و صلاحيات للوزير الأول تعمل الحكومة على تنفيذ القوانين تحت مسؤوليته الفصل 61 يحق له تقديم مشاريع القوانين الفصل 62 تنسيق النشاطات الوزارية ومنه تولي الوزير الاول المسؤولية الكاملة على الحكومة .⁴ و الادارة العمومية و قيادة و تنفيذ البرامج الحكومية بحسب ما اعلنه الملك ، وجاءت هذه الاصلاحات التي قلصت من دور المؤسسة الملكية وتقاسم المسؤولية بين الملك و الحكومة في ادارة شؤون البلاد . هذا الاصلاح جاء تماشيا على ما فرضته السياقات الداخلية والخارجية بما عصفا بالدول العربية من جهة والاحتجاجات الداخلية من جهة اخرى.⁵

3 يتميز النظام السياسي المغربي بوجود تعددية حزبية و النقابية ، و الجموعية و التي يعبر عنها الدستور في الفصل التاسع على حرية تأسيس الجمعيات و المنظمات السياسية . مشيرا على ان النظام الحزبي الواحد غير مشروع ، و اعتمدت الاحزاب بما فيها المعارضة على اولوية العمل السياسي السليم بما يحقق التحول نحو الديمقراطية من اجل بناء دولة القانون وتحقيق التوازن السياسي بما يسجد الانسجام و خصوصية المملكة المغربية . و هذه ميزة اساسية في النظام المغربي عن بقية الانظمة العربية التي اغلبها كانت تبني نظام الحزب الواحد و عدم و جود معارضة .⁶

4 عرفت الحياة السياسية المغربية تضارب بين اتجاهين يعطيها خصوصيتها. الاول يسعى الى ديمقراطية المؤسسة الملكية و بناء نظام حكم ديمقراطي ممثل في احزاب الحركة الوطنية ابرزها حزب الاستقلال . والثاني ممثل في المؤسسة الملكية بحرصها على ان تكون المؤسسة الملكية تملك و تحكم في الحيات السياسية المغربية ، و جعل الدستور قنوات لتمرير الارادة الملكية⁷ . هذا بالنسبة لسياسة الملك الحسن الثاني اما محمد السادس واصلاحياته عملت على محو هذا الاختلاف بإتباع استراتيجية تجاه جميع الاحزاب و هي استمرار الحوار تجنب القطيعة. واولوية المسؤولية الحكومية.⁸

5 و ميزة اخرى في النظام الملكي في المغرب بالمقارنة مع بعض الانظمة الوراثية ، ان تولي افراد الاسرة الملكية وضائق واضحة مثل الملك وولي العهد و قيادة الجيش اما قيادة باقي القطاعات الاخرى يتولاها اشخاص لا ينتمون الى الاسرة الملكية.⁹

المحور الثاني: طرق تحقيق العدالة الانتقالية.

امام الانظمة الجديدة عامة ثلاثة مقاربات يمكن للنظام الجديد اختيار احد المقاربات لتسوية جرائم النظام السابق و تمثل هذه المقاربات . القصاص العنيف ،الصفح عن جرائم الماضي و سيلوانها ،اتباع سياسة الحق و العدالة .

1 القصاص العنيف: ان الشعب الذي ذاق مرارة التسلط و الجور لمدة زمنية طويلة من طرف السلطة الحاكمة، هذا النظام التسلطي يدفع الشعب الى الانتفاضة و التعبير فإن قضي على هذا النظام لجأ الى الحل و هو القصاص من السلطة الجائرة التي اذاقهم مرارة العيش و الحياة الدموية الطويلة فيكون القصاص بالمثل ، لما ارتكب من جور و اجرام في الماضي .¹⁰ لأن هذا الجزاء العنيف يعطي الشعب

شعورا بالعدالة ، و هذه المقاربة لها إنجابيتها و سلبياتها. من الناحية الايجابية إن الشعب الذي اقصى من الماضي يعطي للنظام الجديد الثقة و منه يكون اكثر شرعية ،اما من الناحية السلبية هذا القصاص الاحتمال الاكبر ان يدخل الدول في دوامة العنف و الصراع اللامتناهي بين الطبقيات و الاثنيات ، وهذا ما وقع في رواندا كمثال و العنف الدموي الطويل بين الهوتو



و التوتوسي و منه الجانب السلبي لهذه المقاربة الأكثر شيوعا . ويرى "باريتاغون مور" في كتابه يصر على التغيير السياسي بشكله الثوري يستلزم تدميرا عنيفا للهيمنة على السلطة .

2 سلوان الماضي: و تعد هذه المقاربة السبيل لتفادي الدخول في دوامة العنف و الثورات الدموية و بعد نسيان و تجاوز الماضي سبيل لتحاشي الخلاف حول الماضي . لهذا يساعد على حفظ السلم و الامان و ارساء دعائم الوحدة الوطنية و تناسي الماضي و بناء المستقبل لكن . هذا النسيان للماضي و تفاديه يخدم مصالح شخصية لرجال السلطة الذين تلطخت ايديهم بالدماء .¹¹

3 سياسة الحق و العدالة: يعد هذا الاقتراب الاكثر فاعلية لإبعاد شبح الثورات الدموية من جهة و عقاب الجرمين من جهة أخرى و هو السبيل الى المحاكمة العقلانية بموجب العدالة و استرجاع الحقوق بطريقة مرضية . و هذا ما طرح في الدول التي عرفت تحولات ديمقراطية حديثة فمن شروط الانتقال السليم ان يكون هناك تحول على اساس قانوني في تصفية الحسابات لتحقيق العدالة الانتقالية لاسترجاع الحقوق وابعاد المجازر عن طريق الانصاف القانوني بالمحاكمة و التعويض . و ما يعاب على هذه المقاربة اجتماع المحللين ان الدول التي عرفت سياسة الحق و العدالة كان لها انتقال ديمقراطي نسبي و لا تزال مؤسساتها هشة و منها مؤسسات القضاء .¹²

المحور الثالث: : سياسة العدالة الانتقالية في المملكة المغربية.

لقد مرت المرة المملكة المغربية بتجارب العدالة الانتقالية التي كان لها سياقها ضمن و ضح متغير ، فلا يمكن فصل العدالة الانتقالية عن التحولات الديمقراطية التي مرت بها المملكة المغربية ، فانعكست هذه التحولات الديمقراطية التي عرفتها المملكة المغربية منذ مطلع التسعينيات ، على تجارب العدالة الانتقالية في كل مرحلة تحول ديمقراطي عرفتها المملكة ، و ذلك لتوطيد العمليات السياسية التي دخلتها واعطائها الشرعية اللازمة بتصفية الحسابات و تقسيم الحقوق المنتهكة ، لدى يجمع اغلب دارسي المشهد السياسي المغربي على ان حاجة المملكة المغربية الى المصالحة السياسية منذ الاستقلال الى مطلع التسعينيات كانت مطلبا ملحا ، لان الفاعلون السياسيون يرون ان العدالة الانتقالية تقدم الحلول ليصل النظام الى التوافق و تحقيق التحول الديمقراطي الناجح بمسح مجمل الخلافات السابقة . تجسد هذا الوضع بشكل واضح بعد تجسيد حكومة التناوب التوافقي و زمن هذه العملية السياسية انتقال العرش سنة 1999 بظهور حريات ديمقراطية كان للعمليات انعكاسات عليها بتحرر وسائل الاعلام ووصولها الى السجون وتحرر الراي العام بإدلاء الآراء و مختلف الانتقادات .¹³ و هذا ما احدث التفاعل بين النظام والمجتمع وبهذا صدرت النصوص الاولى من أدبيات الاعتقال السياسي التي كانت في مطلع الثمانينيات لتتصاعد الوتيرة في صدور النصوص توضح المعاناة للشباب في السجون ، وكانت هذه النصوص في شكل شهادات و مذكرات مكتوبة ، مما دفع الى تسريع مساعي الإصلاح ببدية عهد جديد يرتبط بتطور الفضاءات الحقوقية و المدنية التي اصبحت تسعى من اجل تعزيز مكاسب حقوق الانسان والديمقراطية و بداية خطوة جديد تجسد التحول السياسي المنجز لتجاوز المظاهر الاستبدادية السالفة. وهذا ما عبرت عنه هيئات و مؤسسات سياسية فاعلة انعكست عن العمليات السياسية التي انتجتها المملكة المغربية لتجسيد التحول الديمقراطي ، فكانت من بينها في مجال حقوق الانسان التي عبرت عن مسار العدالة الانتقالية كألية لتحقيقها في المملكة المغربية هي هيئة الانصاف و المصالحة ، كمؤسسة من المؤسسات الحقوقية الفاعلة . حملت التجربة افاق التصالح التاريخي و السياسي على منطلق



المقاضاة أي وفق اقتراب سياسات الحق و العدالة ، رسمت ملامح الهيئة في سياق انتقالي بين الملك الحسن الثاني و الملك محمد السادس ليقدم هذا الاخير على ما بداه والده بتصريح منه على مواصلة وتيرة الاصلاح بتركيزه على الانفتاح السياسي لمواكبة تطلعات القوى الديمقراطية ، بل تجاوز ذلك في باب تحديث السلطة و تسريع وتيرة الانتقال السياسي الديمقراطي .¹⁴

و عليه فقد انشأت هيئة الانصاف و المصالحة في مرحلة دقيقة و مهمة في مسار التطور السياسي الذي عرفته المملكة المغربية ، منذ بداية التسعينيات ، نتيجة للتحويلات السياسية التي كانت مطروحة على الدولة و مكونات المجتمع السياسي و الاجتماعي ،¹⁵ هذا إضافة الى تزايد الضغوط الدولية على المملكة و بهذه البيئة الداخلية و الخارجية المشحونة لم يعد بمقدور الدولة تجاهل قضايا حقوق الانسان . و في سياق هذا الضغط الداخلي و الخارجي باشرت المملكة المغربية افرزات شروط جديدة لملف انتهاكات حقوق الانسان الذي شكل قضية عالقة في تاريخ النظام السياسي المغربي لعديد السنوات ، لهذا دخلت المملكة في عديد الاصلاحات المتزامنة و المختلفة ، حيث كانت المباشرة بإطلاق سراح اكثر من 300 شخص كان في عداد المختفين في معتقلات سرية ، هذا في ظل العمليات السياسية التي دخلتها الملكة المغربية سنة 1992 ، اذ بموجب هذه التحويلات الديمقراطية تم الاحتكام الى الاصلاحات الدستورية الجديدة . لتستمر سلسلت الاصلاحات بدخول المملكة المغربية انتاج عمليات سياسية جديدة بتعديل دستور 1996 الذي كان له انعكاساته الخاصة في تطوير مسار الاصلاح ،¹⁶ و قد عرفت هذه التحويلات الديمقراطية اصلاحات تشريعية مهمة ، شملت الحريات العامة ، و الاتفاق بين مختلف التيارات السياسية . كما شهدت المملكة في السياق نفسه تغييرات على صعيد الضمانات المؤسسية ذات الصلة بتعزيز حقوق الانسان و حمايتها من خلال مؤسسات ، و هذا سعيًا من المملكة المغربية لطى انتهاكات الماضي لحقوق الانسان .¹⁷

ساهمت التحويلات التي عرفتها المملكة المغربية منذ 1999 في تقليص حدة الانتفاضات التي عرفتها المملكة سنة 2011 ، التي انتهت بإصدار دستور جديد معدل مستجيبًا لمطالب الشارع المغربي من جهة و الضغوطات الخارجية من جهة اخرى ، و تعد هذه تحولات ديمقراطية جديدة في مسار الاصلاح السياسي في المملكة المغربية التي تضمنت عمليات سياسية مست كل المجالات و منها جديد ما حملته هذه السياسات في حقوق الانسان و مسايرة المطالب و التوجهات ، بإعادة تأهيل مؤسسات حقوق الانسان ودعمها . و لعل ما جرى في الحراك العربي الذي شمل المملكة المغربية 20 فبراير 2011 يدفع الى بناء تدابير و اجراءات جديدة من اجل جبهات اخرى للعمل ، حماية لمطالب العدالة الانتقالية ، و حماية للتطلعات الرامية الى مزيد من تطوير الاصلاح السياسي الديمقراطي في المملكة المغربية .¹⁸

اذن تعتبر تجربة المملكة المغربية في العدالة الانتقالية مختلفة عن تجارب المصالحة في العالم من خلال قدرة النظام على معالجة ماضيه مع الحفاظ على مقوماته ، و كان هذا انعكاس لجملة من العمليات السياسية التي خاضتها المملكة عبر فترات عديدة اذ كانت الدولة قد اعترفت بماضيها المتعثر واستحدثت سياسات مؤسسية قائمة على تجسيد العدالة الانتقالية بالتقصي و البحث عن الحقائق بمقاربة الحق و العدالة التي تبنتها هيئة الانصاف .¹⁹



استنتاجات:

من خلال لاما سبق نستنتج ان العجالة الانتقالية هي استرجاع الحقوق و الحريات التي تم انتهاكها من طرف اشخاص استغلوا المنصب و النفوذ في السلطة باسم النظام لأخذ حقوق الشعب و حرياته الأساسية دون ادنى حق ، فالعدالة الانتقالية بسياساتها المختلفة في استرجاع الحقوق مختلفة منها طرق غير شرعية تمثل في القصاص و منها طرق القانونية الشرعية عن طريق القضاء و هو ما انتهجته المملكة المغربية عن طريق هيئة الانصاف و المصالحة التي عملة على اصال كل الانتهاكات الى القضاء المغربي للفصلي فيه و انتهجت المملكة في هذا الصدد مقاربة الحق و العدالة . الا ان من المعروف عالميا ان العدالة الانتقالية تتم بمحاكمة اهل السلطة الذين اعتدوا على الحقوق و الحريات في زمن معين و بحدوث التحول السياسي و انتقال السلطة الى من ارادهم الشعب يتم محاكمة من تم اقاقتهم من مناصب السلطة التي سقطت من رأس الى الحكومة على ما عملوه . لا ان في المملكة المغربية الوضع يختلف عن الطبيعة العادية للعدالة الانتقالية لان المؤسسة الملكية تبقى شيء فوق العادي لا يحق محاكمتها ولا التعدي عن اختصاصاتها فكل مرحلة من مراحل الاصلاح و التحول الديمقراطي التي عرفت المملكة المغربية يتم التقليل من صلاحياتها التي سيطرت على كل مناحي الحياة في المملكة ، الا انها تبقى شكلية ولم تمس صلاحيات المؤسسة الملكية رغم التعديلات الدستورية . و بالتالي رغم تجارب المملكة في سياسات العدالة الانتقالية الا انها كباقي الدول الأفريقية لم تبلغ سياسات العدالة الحقيقية الضامنة لحقوق شعبها . رغم ما حدث من انتفاضات شعبية الا ان النظام قائم على الحفاظ على بقائه في السلطة ضمن استراتيجية البقاء غير مبالي لحقوق الشعب و مطالبه الاساسية .



الهوامش:

¹Vladimir Lenin **the state and revolution in** :Robert C. tucker, ed. , **the Lenin anthology** (New York: W.W.Norton, 1975), p. 317

² محمود صالح الكروي ، " دور الملك الحسن الثاني في الإصلاح السياسي والدستوري بالمغرب 1993-1999 ، ع.1 الزمان ، (24 افريل 2017) ، www.azzaman.com ، 01/05/2017 .

³ المرجع نفسه .

⁴ سعد لدين العثماني ، و اخرون ، تجربة الاصلاح الدستوري في المغرب ، (المغرب : منتدى العلاقات العربية الدولية ، ط.1 ، 2015) ، ص. 21.

⁵ مضامين الاصلاح الدستوري بالمغرب ، www.aljazeera.net ، 04/05/2015 ،

⁶ محمود صالح الكروي ، مرجع سابق .

⁷ المكان نفسه .

⁸ بن عمراوي عبد الدين ، دور المؤسسة التشريعية في مسار التحول الديمقراطي في المغرب ، (ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 1431 ، 2012) ، ص. 33.

⁹ محمود صالح الكروي ، مرجع سابق.

¹⁰ Peter siani, davies, **the revolution after the revolution**, In : **Duncan light and David phinenimor, eds. Post-communist Romania: coming to terms with franstition** (New York: palgrav , 2001),pp.17-22

¹¹ Vladimir Lenin **the state and revolution in** :Robert C. tucker, ed. , **the Lenin anthology** (New York: W.W.Norton, 1975), p. 317

¹² Theda scokpol, **states and social revolution: A comparative analysis of France, Russia, and china**, (Cambridge, MA: university press, 1979), pp. 163-164.

¹³ كمال عبد الطيف ، العدالة الانتقالية و التحولات السياسية في المغرب ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط.1 ، 2014) ، ص.ص. 28-33.

¹⁴ كمال ، مرجع سابق ، ص.ص. 34-39.

¹⁵ عمرو ، مرجع سابق ، ص. 7.

¹⁶ الحسين العويمر ، هيئة الانصاف و المصالحة في المغرب ، المستقبل العربي ، ص.ص. 79-94.

¹⁷ علي كريم ، غياب المحاسبة في التجربة المغربية للإنصاف و المصالحة ، (بيروت: منشورات أوراب ، 2005) ، ص. 207.

¹⁸ كمال ، مرجع سابق ، ص.ص. 70-73.

¹⁹ عبد الحي مودن ، العدالة الانتقالية و السلطوية الملبرلة ، نموذج المغرب ، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص.419 .